

التجارة الخارجية للدول العربية

نظرة عامة

من إجمالي الصادرات، فيما بلغت حصة السلع الزراعية نحو 8 في المائة من إجمالي الصادرات. وفيما يتعلق بالواردات فتشير البيانات إلى حفاظ المصنوعات على المرتبة الأولى في الواردات العربية بنسبه 65.2 بالمائة، في حين ارتفعت السلع الزراعية ارتفاعاً طفيفاً محققاً نسبة 19.4 في المائة من إجمالي الواردات العربية خلال عام 2019.

على صعيد التجارة السلعية العربية البينية، تأثر أداءها خلال عام 2019، بالتحسن الذي شهدته الأحوال الداخلية في بعض الدول العربية وأثره على زيادة حركة التجارة البينية العربية. في حين أثر التراجع الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط على قيمة التجارة العربية البينية خلال عام 2019. كمحصلة لذلك، تراجعت قيمة التجارة العربية البينية بنسبة طفيفة بلغت نحو 0.5 في المائة لتبلغ حوالي 112 مليار دولار خلال عام 2019.

فيما يخص الهيكل السلعي للصادرات العربية البينية، بلغت حصة التجارة البينية للنفط الخام خلال عام 2019 حوالي 15.8 بالمائة من الصادرات البينية العربية. وبالنسبة لمكونات التجارة البينية غير النفطية، استحوذت مجموعة السلع الصناعية على النصيب الأكبر، ثم مجموعة السلع الزراعية.

في جانب تجارة الخدمات، فقد تراجع العجز المحقق بصافي ميزان تجارة الخدمات للدول العربية كمجموعة، جاء ذلك كمحصلة لتراجع المدفوعات الخدمية وارتفاع المتحصلات الخدمية. حيث تراجعت قيمة المدفوعات الخدمية للدول العربية كمجموعة بما نسبته 1.5 في المائة لتصل إلى 324.2 مليار دولار في 2019. يرجع ذلك بصفة رئيسة لتراجع الخدمات الأخرى، في حين حققت المتحصلات الخدمية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2019 زيادة قدرها 8.0 مليار دولار تعادل نسبة بلغت 3.7 بالمائة لتبلغ حوالي 222.1 مليار دولار. جاء ذلك كنتيجة لاستمرار الزيادة المتحققة بالمتحصلات من بند السفر (السياحة) في بعض الدول العربية، وذلك مع استقرار الظروف الداخلية في بعض الدول السياحية الرئيسية بالمنطقة.

نتيجة للتطورات السابقة في جانبي المدفوعات والمتحصلات الخدمية، تحسن العجز المحقق في

بلغت التجارة السلعية الإجمالية العربية خلال عام 2019 ما قيمته 1,848 مليار دولار مقارنة مع 1,898.2 مليار دولار عام 2018 محققة نسبة انخفاض بلغت 2.7 في المائة، وذلك نظراً لانخفاض قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية إلى 1,009.6 مليار دولار عام 2019 مقارنة مع 1,081.5 مليار دولار عام 2018 أي بنسبة انخفاض بلغت حوالي 6.7 في المائة. أما أداء الواردات السلعية الإجمالية العربية، فقد شهدت ارتفاعاً خلال عام 2019 بلغت قيمته 838.4 مليار دولار مقارنة مع نحو 816.7 مليار دولار عام 2018.

بالنسبة لاتجاهات التجارة العربية خلال عام 2019 فقد أظهرت البيانات تغير محدود في حصص الشركاء التجاريين، حيث استحوذت الصادرات البينية العربية على نحو 11.1 في المائة من إجمالي الصادرات العربية، في حين استقبلت الولايات المتحدة الأمريكية نسبة 5.8 بالمائة من إجمالي الصادرات العربية، والاتحاد الأوروبي نسبة 16 بالمائة، وسجلت الصادرات إلى دول آسيا تحسناً ملحوظاً لتصل إلى 56.3 بالمائة من إجمالي الصادرات لتحقق بذلك النسبة الأكبر بين الشركاء التجاريين، في حين بلغت حصة باقي دول العالم نحو 10.8 في المائة.

فيما يتعلق بالواردات العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين خلال عام 2019، فقد احتفظت الواردات بنسبتها من معظم الشركاء التجاريين حيث سجلت الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية نحو 7.3 في المائة من إجمالي الواردات، وشكلت الواردات من الاتحاد الأوروبي نسبة 25.7 في المائة، في المقابل تراجعت حصة الواردات من الدول العربية إلى مستوى 13.3 بالمائة وبلغت نسبة الواردات من آسيا حوالي 35.1 في المائة، وباقي دول العالم بنحو 18.6 في المائة.

بالنسبة للهيكل السلعي للتجارة مازالت فئة الوقود والمعادن تستأثر على الحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية فقد بلغت حوالي 58.1 بالمائة لعام 2019، مقارنة بنسبة 63.1 في المائة عام 2018. وقد سجلت المصنوعات ما نسبته 30.6 في المائة

كما أن انخفاض أسعار النفط عام 2019 بنسبة تقارب نحو 10 في المائة مقارنة بعام 2018 ساهمت هي الأخرى في انخفاض الصادرات السلعية العربية الإجمالية عام 2019 بنسبة بلغت نحو 6.7 في المائة لتبلغ 1,009.6 مليار دولار مقارنة مع نحو 1,081.5 مليار دولار في عام 2018، مما أثر في وزن الصادرات الإجمالية العربية من إجمالي الصادرات العالمية لتبلغ نحو 5.3 في المائة في عام 2019 مقابل 5.6 في المائة خلال العام السابق.

كما ارتفعت قيمة الواردات السلعية الإجمالية العربية، بنحو 2.7 في المائة لتبلغ 838.4 مليار دولار خلال عام 2019 مقارنة بنحو 816.7 مليار دولار في العام السابق، مما أثر بشكل محدود على وزن الواردات العربية عالمياً حيث ارتفعت لتبلغ 4.4 في المائة عام 2019 مقارنة 4.1 في المائة 2018، الجدول (1).

الميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة في عام 2019، ليسجل نحو 102.1 مليار دولار.

التجارة الخارجية السلعية الإجمالية

أداء التجارة الخارجية السلعية

أدت التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين منذ عام 2018 واستمرارها إلى منتصف ديسمبر 2019، وكذلك عدم اليقين بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق، إلى تأثير حركة التجارة الخارجية للدول العربية.

يُعزى ذلك إلى ارتفاع درجة انفتاح الاقتصادات العربية على الاقتصاد العالمي بشكل عام، وقد كان التأثير ملموساً، لكون الصين أهم شريك تجاري للدول العربية حيث تستحوذ على 13.6 في المائة من الصادرات العربية، كما تعتبر أكبر مستورد للنفط العربي الذي يمثل نحو 62 في المائة من الصادرات العربية، فيما تستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية على 5.8 في المائة من إجمالي الصادرات العربية.

الجدول (1)
التجارة الخارجية العربية الإجمالية
(2015-2019)

معدل التغير السنوي (%) (2015-2019)	معدل التغير السنوي (%)					القيمة (مليار دولار أمريكي)					البنود
	*2019	2018	2017	2016	2015	*2019	2018	2017	2016	2015	
7.7	-6.7	20.0	15.3	-9.6	-30.8	1,009.6	1,081.5	901.3	781.7	864.9	الصادرات العربية
-0.1	2.7	3.3	3.6	-6.9	-11.8	838.4	816.7	790.5	763.0	819.9	الواردات العربية
5.5	-3.0	9.8	10.6	-3.1	-12.6	18,885.9	19,465.4	17,735.1	16,041.0	16,553.5	الصادرات العالمية
5.8	-2.9	10.2	11.0	-3.1	-12.1	19,226.1	19,800.5	17,964.8	16,188.8	16,713.3	الواردات العالمية
						5.3	5.6	5.1	4.9	5.2	وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية
						4.4	4.1	4.4	4.7	4.9	وزن الواردات العربية في الواردات العالمية

* بيانات أولية.

المصدر: الملحق (1/8) بالنسبة لبيانات التجارة العربية، وصندوق النقد الدولي.

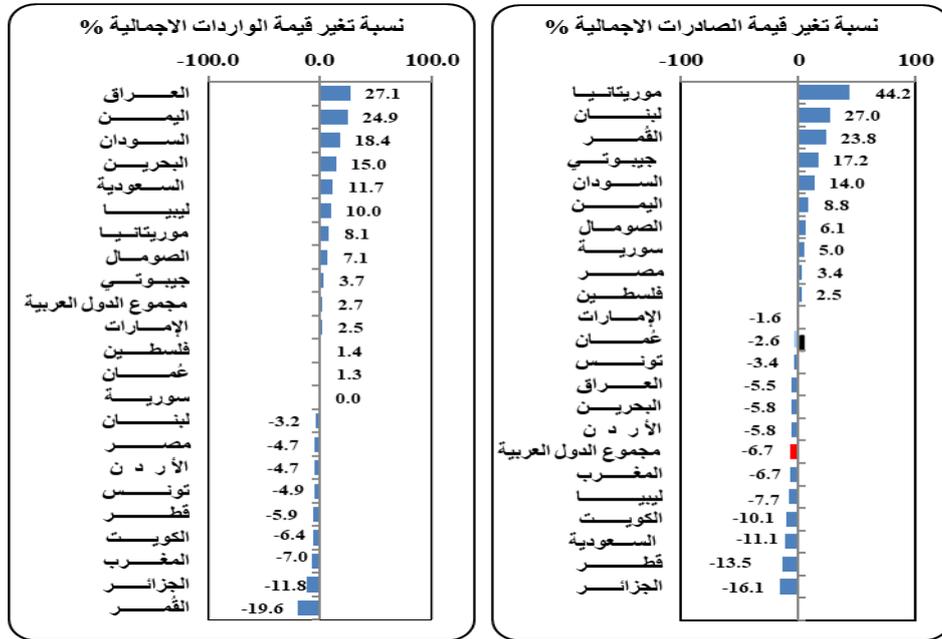
في المائة، والإمارات بنسبة 1.6 في المائة، كما انخفضت صادرات المغرب بنسبة 6.7 في المائة. بشكل عام، فقد تأثرت صادرات جميع الدول النفطية بتباطؤ نسب نمو الاقتصاد العالمي الناجم عن طول أمد التوترات التجارية، وكذلك نظراً لانخفاض أسعار النفط، وزيادة تدفقات رأس المال الخارجة من الاقتصاديات العربية في ظل اتساع دائرة التوترات الجيوسياسية بالمنطقة.

أما فيما يتعلق بأداء الواردات السلعية للدول العربية لعام 2019، فقد شهدت الواردات في الدول العربية ارتفاعاً بشكل عام بنحو 2.7 في المائة. تباين أداء الدول العربية في جانب الواردات فبينما حققت العراق أكبر نسبة نمو بنحو 27.1 في المائة، وتلتها اليمن بنسبة 24.9 في المائة والسودان بنسبة 18.4 في المائة، والبحرين بنسبة 15 في المائة. وسجلت السعودية ارتفاعاً بنحو 11.7 في المائة، كما سجلت ليبيا ارتفاعاً بنحو 10 في المائة، تليها موريتانيا بنسبة 8.1 في المائة، والصومال بنسبة 7.1 في المائة، وجيبوتي بنسبة 3.7 في المائة، والإمارات 2.5 في المائة، وفلسطين وعمان نسب نمو متقاربة بنحو 1.4 في المائة. بينما شهدت باقي الدول العربية انخفاضاً حيث حققت القمر أعلى نسبة انخفاض بين الدول العربية بنحو 19.6 في المائة، ويرجع ذلك لارتفاع الأهمية النسبية للنفط في وارداتها، وتلتها الجزائر بنسبة 11.8 في المائة، وجاءت المغرب بنسبة 7 في المائة، والكويت بنسبة 6.4 في المائة، وقطر 5.9 في المائة وتونس بنسبة 4.9 في المائة. في حين حققت كل من مصر والأردن نفس نسبة الانخفاض بنحو 4.7 في المائة، ولبنان أقل نسبة انخفاض بنحو 3.2 في المائة، الملحق (1/8) والشكل (1).

على صعيد أداء التجارة الخارجية للدول العربية فرادى لعام 2019، فقد تباينت الدول العربية من حيث أداء الصادرات حيث انقسمت بين الارتفاع والانخفاض، ولكن الملاحظة التي تستحق الاهتمام، هو أن معظم الدول العربية غير النفطية هي التي حققت نمواً في صادراتها عام 2019، فقد سجلت موريتانيا أكبر نسبة ارتفاع بنحو 44.2 في المائة، وهذا يرجع للتحسن الكبير في أداء الاقتصاد الموريتاني اعتباراً من الربع الأخير من عام 2018، حيث شهدت المساحات المزروعة خاصة في مجال الزراعات المروية وزراعة الأرز ارتفاعاً من 27 ألف هكتار في 2018 إلى 31 ألف هكتار في 2019. كما ارتفعت صادراتها من الأسماك نظراً لزيادة الكميات المُصدرة وكذلك أسعارها. كما أن ارتفاع أسعار المعادن عالمياً عام 2019 ساهم في ارتفاع صادراتها من المعادن وتلتها لبنان بنسبة 27 في المائة. كما كان نمو الصادرات ملحوظاً في القمر، حيث بلغ نحو 23.8 في المائة، وفي جيبوتي بنسبة 17.2 في المائة وفي السودان بنسبة 14 في المائة وفي اليمن إلى 8.8 في المائة، وفي الصومال 6.1 في المائة. وقد سجلت الصادرات نسب نمو منخفضة لكل من سوريا بنسبة 5 في المائة في المائة ومصر بنسبة 3.4 في المائة وفلسطين بنسبة 2.5 بالمائة.

بينما شهدت كافة الدول العربية النفطية انخفاضاً في صادراتها على خلفية انخفاض صادراتها من النفط نظراً لانخفاض أسعاره وكذلك الكميات المُصدرة في إطار اتفاق "أوبك+"، فقد سجلت الجزائر أكبر نسبة انخفاض بنحو 16.1 في المائة، تلتها قطر بنسبة 13.5 في المائة والسعودية بنحو 11.1 في المائة، والكويت 10.1 في المائة، وفي ليبيا 7.7 في المائة، والبحرين والأردن بنسبة 5.8 في المائة، والعراق 5.5 في المائة على الترتيب، وتونس بنسبة 3.4 في المائة، وعمان بنسبة 2.6

الشكل (1): التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية
(2019)*



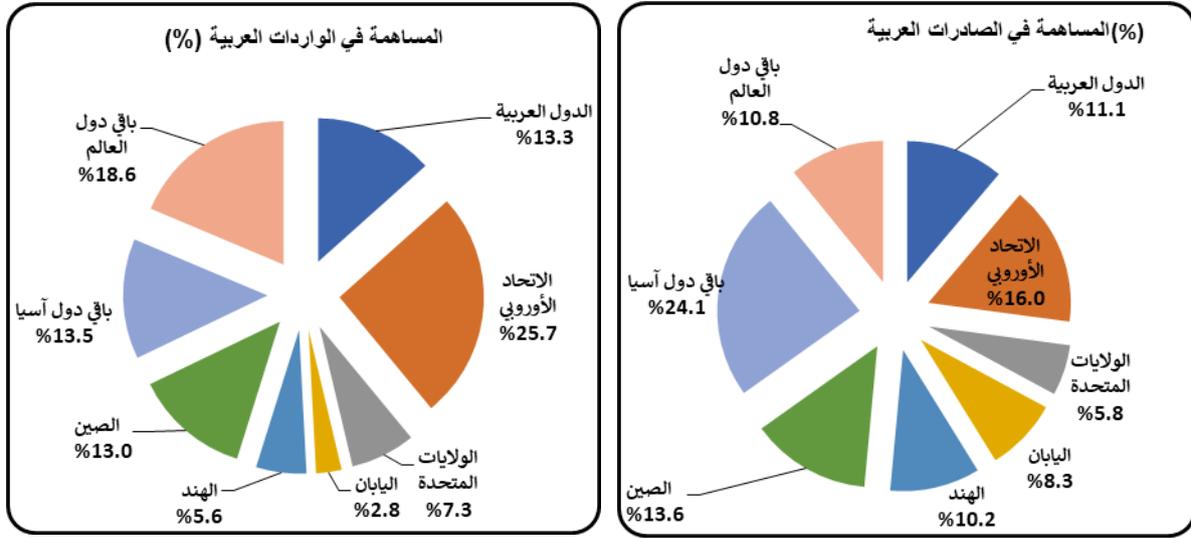
(*) بيانات أولية.
المصدر: الملحق (1/8).

اتجاه التجارة السلعية الإجمالية العربية

فيما يتعلق بالواردات السلعية العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين خلال عام 2019، فبالرغم من ارتفاع الواردات بنسبه بلغت 2.7 في المائة، إلا أن الهيكل الجغرافي للواردات العربية لم يشهد تغييراً ملحوظاً مع كل الشركاء التجاريين، فقد استمرت آسيا تُشكل إحدى أهم مصادر الواردات العربية، واستأثرت بالحصة الأكبر بنسبة بلغت 35.1 في المائة مقارنة بنحو 36.2 العام السابق، حيث استأثرت الصين بنحو 13.0 في المائة وباقي دول آسيا بنحو 13.5 في المائة من إجمالي الواردات العربية، في حين استحوذ الاتحاد الأوروبي على ما نسبته 25.7 في المائة بانخفاض طفيف عن العام السابق الذي سجل 26.6 في المائة، بينما سجلت باقي دول العالم ما نسبته 18.6 في المائة وذلك نتيجة لسياسات تنوع مصادر الواردات، في حين احتفظت الدول العربية بنصيبها البالغ 13.3 في المائة من إجمالي الواردات، أما الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية فقد انخفضت لتبلغ 7.3 في المائة، مقارنة بنحو 7.6 بالمائة في العام السابق، الملحق (2/8) والشكل (2).

رغم التوترات التجارية العالمية بين أكبر اقتصادين في العالم، وكذلك التراجع في أسعار النفط، إلا أنه لم يحدث تغير كبير في اتجاهات التجارة العالمية، فلم تشهد اتجاه الصادرات السلعية العربية عام 2019 تغير كبير في الهيكل الجغرافي. ففي حين مازالت دول آسيا تستحوذ على النصيب الأكبر من الصادرات العربية في عام 2019 بنسبة 56.3 في المائة عام 2019، مقابل حصة بنحو 53.9 في المائة عام 2018، وسجلت الصين أكبر حصة من إجمالي الصادرات بنسبة 13.6 في المائة من إجمالي الصادرات لكونها المستوعب الأول لصادرات الدول العربية من النفط، يليها الهند بنسبة 10.2 في المائة، واليابان 8.3 في المائة، في حين ارتفع نصيب الاتحاد الأوروبي من الصادرات ليبلغ نحو 16 في المائة مقارنة بـ 15.7 في المائة العام السابق، وكذلك ارتفعت الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلى 5.8 في المائة، مقابل 5.6 في المائة عام 2018، فيما ارتفعت حصة الصادرات العربية بنسبة ضئيلة حيث سجلت 11.1 في المائة من إجمالي الصادرات مقارنة بنحو 10.4 بالمائة عام 2018، وقد حصدت باقي دول العالم نسبة 10.8 في المائة.

الشكل (2): اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين
*(2019)



(*) بيانات أولية
المصدر: الملحق (2/8).

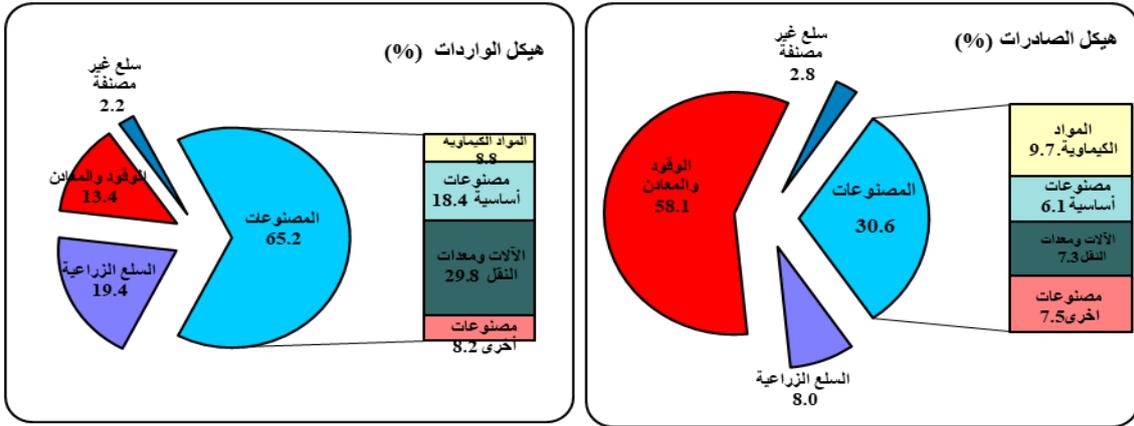
الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية

ارتفاع طفيف في حصتها، لتبلغ 65.2 بالمائة في عام 2019 مقابل 65.1 في المائة عام 2018. وضمن فئة المصنوعات استأثرت الآلات ومعدات النقل بالمركز الأول مع ثبات حصتها من الواردات الإجمالية تقريباً، حيث ارتفعت بشكل محدود من 29.6 في المائة عام 2018 إلى 29.8 في المائة عام 2019، تلتها في المركز الثاني المصنوعات الأساسية واستأثرت بحصة بلغت 18.4 في المائة من الواردات الإجمالية عام 2019 بارتفاع طفيف عما كانت عليه في العام السابق. كما احتفظت حصة المصنوعات المتنوعة الأخرى بـ 8.2 في المائة عام 2019 مقارنة بـ 8.7 في المائة عام 2018. في حين سجلت المواد الكيماوية انخفاض محدود حيث حققت نسبة 8.8 في المائة عام 2019 مقارنة بـ 8.9 في عام 2018 وهذا يرجع لانخفاض أسعارها في ظل انخفاض أسعار النفط. بالمقابل، احتفظت حصة الوقود والمعادن بنحو 13.4 في المائة عام 2019 مقارنة بنسبة 13.5 في المائة عام 2018. فيما يتعلق بفئة السلع الزراعية ارتفعت لتسجل 19.4 في المائة مقارنة بحصه قدرها 18.9 في المائة عام 2018 وهذا انعكاس لارتفاع أسعار السلع الغذائية عام 2019، الملحق (3/8) والشكل (3).

مازالت فئة الوقود والمعادن تستأثر بالحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية، كما هو الحال في السنوات الماضية، إلا أن انخفاض أسعار النفط هذا العام أدى إلى انخفاضها لتبلغ نحو 58.1 في المائة من الصادرات السلعية العربية مقارنة بنسبة 63.1 في المائة عام 2018. في ضوء هذا الانخفاض ارتفعت حصة المصنوعات لتصل إلى 30.6 في المائة مقارنة بنسبة 28.9 في المائة عام 2018. على مستوى مكون المصنوعات، فقد احتفظت المواد الكيماوية كأكبر حصة من المصنوعات بنسبة 9.7 في المائة من جملة الصادرات في عام 2019 بارتفاع عن حصتها في عام 2018 التي بلغت 7.3 في المائة. أما صادرات السلع الزراعية، فقد حققت ارتفاعاً طفيفاً حيث بلغت نسبتها 8 في المائة مقارنة بنسبة 7.1 في المائة في عام 2018. وهذا يرجع لارتفاع أسعار الغذاء عام 2019 مقارنة بعام 2018، كما ارتفعت حصة الصادرات من السلع غير المصنفة لتصل إلى نسبة 2.8 في المائة لعام 2019 مقارنة بنسبة 0.8 في المائة عام 2018.

بالنسبة للهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية، تشير البيانات إلى أن فئة المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية مع حدوث

الشكل (3): الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية
الاجمالية (2019)



*بيانات أولية .
المصدر: الملحق (3/8).

تنافسية الصادرات السلعية العربية

تلعب التجارة الخارجية دوراً محورياً في التنمية الاقتصادية لكافة دول العالم، وتزداد هذه الأهمية مع زيادة انفتاح الدولة على العالم الخارجي، والمتابع لتطور نمو التجارة الخارجية للدول العربية خلال العقد الحالي، يجد أنها حققت معدل نمو أعلى مما حققه الناتج المحلي الإجمالي، مما رفع من أهميتها النسبية للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، إلى أن بلغت نحو 71 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2019، لذا فإن الاهتمام بتنمية الصادرات للدول العربية، خاصة غير النفطية منها، أصبح من الأمور التي تأتي على رأس أولويات صانعي القرار. وتزداد أهمية تنمية الصادرات في ضوء الدور الحيوي الذي تلعبه في زيادة الإنتاج المحلي، والتشغيل، وتوفير النقد الأجنبي، وتحسين وضع ميزان المدفوعات مما يسهم في خفض الدين الخارجي. ويعد أحد أهم المحاور لتنمية الصادرات هو الارتقاء بتنافسياتها، ومن هنا فسوف يتم تتبع التطور في مؤشرات التنوع والتركز الخاصة بالصادرات العربية وذلك على النحو التالي: -

مؤشر التنوع (Diversification Index): والذي يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية. ويتراوح هذا المؤشر بين صفر و1، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

مؤشر التركيز (Concentration Index): يعرف بمؤشر "هيرفندال-هيرشمان" ويقاس مستوى التركيز السوقي لحصة الدولة من الصادرات/الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنوعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية وتتراوح قيمة مؤشر التركيز بين صفر و1 وتشير القيم الدنيا للمؤشر إلى درجات تركيز أقل لكل من الصادرات والواردات فيما تشير القيم الأعلى إلى درجات تركيز أكبر.

تشير مؤشرات التنافسية لعام 2018 إلى ضعف تنافسية الصادرات العربية سواء من حيث مؤشر التركيز أو مؤشر التنوع، حيث بلغت قيمة مؤشر التركيز للدول العربية مجتمعة 0.397 مقارنة بقيمته في الدول النامية التي بلغت 0.090 وقيمته بالنسبة لدول العالم التي بلغت 0.069 في ذات العام 2018. ويشير تتبع تطور هذا المؤشر في الدول العربية إلى وجود اتجاه للتحسن على مدى الزمن إذ بلغت قيمة مؤشر التركيز في الدول العربية 0.464 في عام 2012، ثم انخفضت في عام 2014 لتصبح 0.483، حتى وصلت 0.355 في عام 2015، وان كانت ارتفعت إلى 0.373 عام 2018.

على الرغم من توسع حجم الأسواق العربية نتيجة زيادة عدد السكان ونمو الطلب مما أدى إلى زيادة مضطردة في حجم الواردات، إلا أن الصادرات العربية غير النفطية نحو الأسواق الدولية، لم تشهد نمواً يواكب هذا النمو السريع للطلب في الأسواق العربية. ففي حين نمت الصادرات العربية بشكل متعثر وبطيء فقد قفزت واردات الدول العربية بشكل مضطرد من الأسواق الأجنبية وخصوصاً الأوروبية والآسيوية.

تشير إلى تحسن نسبي في أدائها مقارنة بقيمته في عام 2012 التي كانت 0.700 ثم أصبحت قيمته 0.710 في عام 2018.

بالنسبة لمؤشر التنوع فقد بلغت قيمته للدول العربية 0.710 في عام 2018، بينما بلغ المؤشر لدول العالم 0.0. إلا أن تطور قيمة المؤشر في الدول العربية

الجدول رقم (2)
تنافسية الصادرات العربية
مؤشر التركيز والتنوع السلعي لصادرات الدول العربية ودول مختارة أخرى
(2012 و 2018)

الدول	2018			2012		
	مؤشر التنوع	مؤشر التركيز	عدد السلع المصدرة	مؤشر التنوع	مؤشر التركيز	عدد السلع المصدرة
الأردن	0.633	0.170	218	0.623	0.164	234
الإمارات	0.494	0.231	258	0.553	0.429	259
البحرين	0.692	0.386	226	0.698	0.353	234
تونس	0.512	0.137	222	0.53	0.157	226
الجزائر	0.813	0.486	113	0.724	0.54	98
جيبوتي	0.657	0.185	107	0.616	0.239	85
السعودية	0.756	0.557	248	0.747	0.756	254
السودان	0.843	0.440	125	0.793	0.534	84
سورية	0.647	0.232	189
الصومال	0.748	0.659	51
العراق	0.890	0.948	147	0.88	0.981	133
عمان	0.680	0.447	241	0.665	0.541	223
فلسطين	0.674	0.180	164	0.63	0.182	136
قطر	0.790	0.463	196	0.768	0.523	233
الأمير	0.734	0.559	25	0.768	0.542	6
الكويت	0.760	0.486	220	0.777	0.743	233
لبنان	0.652	0.122	215	0.643	0.159	227
ليبيا	0.827	0.794	137	0.784	0.821	140
مصر	0.579	0.152	236	0.539	0.178	242
المغرب	0.665	0.173	241	0.653	0.16	229
موريتانيا	0.838	0.308	133	0.835	0.506	88
اليمن	0.767	0.378	158	0.737	0.59	192
ماليزيا	0.443	0.218	253	0.455	0.164	254
سنغافورة	0.470	0.239	250	0.496	0.246	249
كوريا	0.432	0.198	249	0.462	0.147	248
العالم	0.000	0.069	260	0.000	0.089	260

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الأونكتاد)، "قاعدة بيانات التجارة حسب التصنيف SITC 3.0 (تصنيف 3 أرقام)".

العالمية، حيث تأتي في المركز الأول عالمياً في عدد من المؤشرات الفرعية المرتبطة بالتنافسية، وهذا ناتج لسياساتها التي تعتمد على توفير بيئة أعمال تنافسية ترتب عليها جذب استثمارات في قطاعات متنوعة انعكست بشكل مباشر على تخفيض حصة الصادرات النفطية من إجمالي صادراتها وبالتالي تحسن مؤشر التنوع.

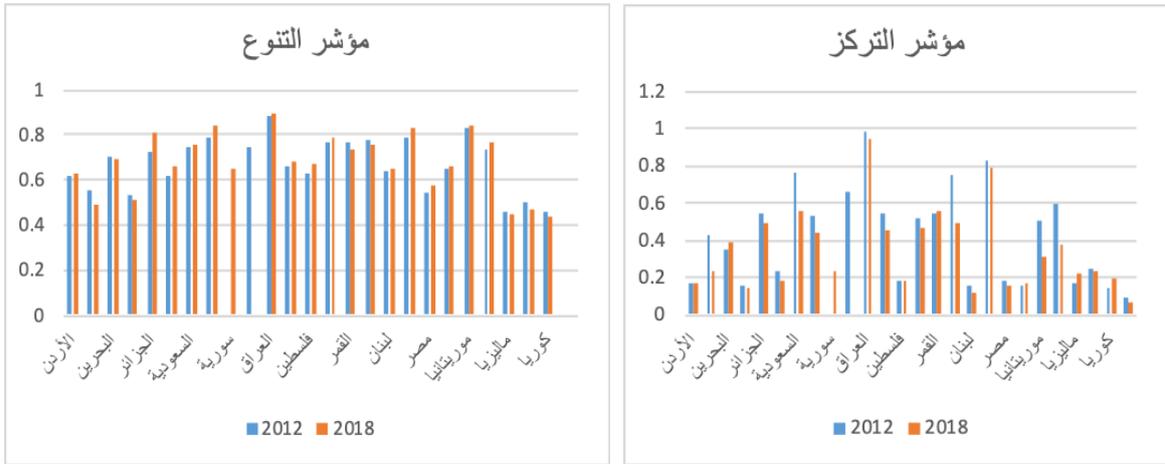
تلي الإمارات من حيث الأداء في مؤشر التنوع كل من تونس، ومصر، ولبنان، والمغرب، وجيبوتي، والأردن، على التوالي. يلاحظ أن تلك الدول، باستثناء الإمارات، تُعد من الدول متنوعة الصادرات بطبيعتها هيكلها الاقتصادية وثرواتها الطبيعية التي

أما عن أداء الدول العربية منفردة، فيلاحظ ارتفاع قيمة مؤشر التنوع في الدول العربية المُصدرة للنفط وكذلك الدول المُصدرة للمواد الأولية، حيث حققت العراق أعلى قيمة في مؤشر التنوع في عام 2018، لنحو 0.890، ثم جاءت موريتانيا بقيمة بلغت 0.838 وكذلك الأمر بالنسبة لليبيا 0.827 والجزائر 0.813، قطر 0.790، الكويت 0.760. ورغم ان السودان لا تصنف على أنها دولة بترولية إلا أن مؤشر التنوع لها بلغ مستويات مرتفعة، حيث بلغ نحو 0.843. في المقابل، وبرغم كون الإمارات من الدول المُصدرة للنفط، إلا أنها حققت أفضل قيمة في مؤشر التنوع لعام 2018 بلغت 0.494، وهذا يتوافق مع المكانة التي تحتلها الإمارات في مؤشر التنافسية

حيث تعتمد تلك الدول على تصدير النفط كسلعة رئيسية. وقد حققت لبنان أفضل قيمة لمؤشر التركيز في عام 2018 بلغت 0.122، تليها تونس 0.137، ثم مصر 0.152، والأردن 0.170، والمغرب 0.173، وفلسطين 0.180، وجيبوتي 0.185. الجدول (2) والشكل (4).

تجعل من مساهمة النفط في صادراتها نسبة محدودة. أما بالنسبة لمؤشر التركيز، فقد حققت العراق أيضاً أعلى درجة من التركيز حيث بلغت قيمة المؤشر 0.948 في عام 2018، ويليهما كل من ليبيا، والقمر، والسعودية، والكويت، والجزائر، وقطر على التوالي.

الشكل (4): مؤشري التركيز والتنوع للدول العربية مقارنة بالدول النامية والعالم (2012 و2018)



المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الاونكتاد)، (2017). "قاعدة بيانات التجارة حسب التصنيف SITC 3.0 (تصنيف 3 أرقام).

التجارة البينية السلعية العربية

أداء التجارة البينية السلعية

على مستوى الدول فرادى، تراجعت قيمة الصادرات البينية السلعية للدول العربية خلال عام 2019 في تسع دول بنسب تراوحت بين نحو 28.2 في المائة في قطر، وحوالي 0.9 في المائة مسجلة في تونس.

هذا، في حين زادت الصادرات البينية في اثني عشرة دولة عربية بنسب تباينت بين حوالي 0.1 بالمائة في السعودية، و75.2 في المائة في العراق خلال عام 2019 مقارنة بعام 2018.

أما بالنسبة للواردات السلعية البينية خلال عام، فقد تراجعت الواردات البينية في إحدى عشرة دولة عربية بمعدلات تراوحت بين حوالي 12.7 في المائة في مصر و0.4 في المائة في الإمارات. بينما ارتفعت تلك الواردات البينية، خلال عام 2019، في عشر دول عربية بنسب تفاوتت بين 0.3 بالمائة في لبنان و26.9 بالمائة في تونس، الملحق (4/8) والشكل (5).

استفاد أداء التجارة العربية السلعية البينية خلال عام 2019، من التحسن الذي شهدته الأحوال الداخلية في بعض الدول العربية وأثره على زيادة حركة التجارة البينية العربية. فيما أثر التراجع الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط، الذي بلغ نحو 8.3 بالمائة، على قيمة التجارة العربية البينية خلال عام 2019.

نتيجة لتلك التطورات سألغة الإشارة، شهد عام 2019 تراجع قيمة التجارة العربية البينية بنسبة طفيفة بلغت نحو 0.5 في المائة لتبلغ حوالي 112 مليار دولار، مقارنة مع نحو 112.6 مليار دولار خلال العام السابق. يرجع ذلك لتراجع كل من الصادرات والواردات البينية للدول العربية خلال عام 2019 بنحو 0.1 في المائة و0.9 في المائة، ليسجل كل منهما قيمة بلغت حوالي 112.3 مليار دولار و111.8 مليار دولار على التوالي، الملحق (4/8) والجدول (3).

الجدول (3)
أداء التجارة العربية البيئية
(2019 – 2015)

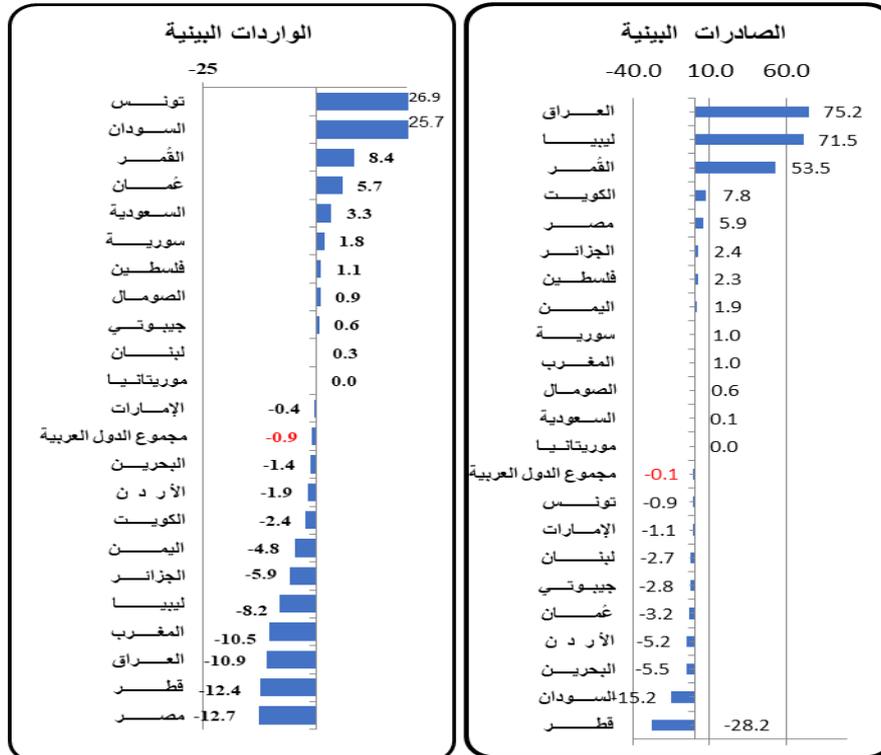
معدل التغير السنوي في الفترة (2018-2015) (%)	معدل التغير السنوي (%)					القيمة (مليار دولار أمريكي)					البنود
	*2019	2018	2017	2016	2015	* 2019	2018	2017	2016	2015	
2.3	-0.5	6.8	6.0	-5.4	-12.8	112.0	112.6	105.5	99.5	105.2	متوسط التجارة البيئية العربية (1)
2.8	-0.1	3.9	8.1	-3.4	-14.3	112.3	112.3	108.1	100.0	103.5	الصادرات البيئية العربية
1.8	-0.9	9.8	3.8	-7.4	-11.2	111.8	112.9	102.8	99.0	106.9	الواردات البيئية العربية

(*) بيانات أولية.

(1) (الصادرات البيئية + الواردات البيئية) / 2

المصدر: الملحق (4/8).

الشكل (5): نسب تغير التجارة العربية البيئية
(2019) * (%)



(*) بيانات أولية.

المصدر: الملحق (4/8).

مساهمة التجارة البينية في التجارة السلعية الإجمالية

الجدول (4) مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية (2015-2019)

(نسبة مئوية)

* 2019	2018	2017	2016	2015	
11.1	10.4	12.0	12.8	12.0	نسبة الصادرات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات العربية
13.3	13.8	13.0	13.0	13.0	نسبة الواردات البينية العربية إلى إجمالي الواردات العربية

(*) بيانات أولية.
المصدر: الملحق (5/8).

بالنسبة لنصيب الواردات البينية السلعية في الواردات الإجمالية السلعية على مستوى الدول فرادى، حققت الواردات العربية البينية خلال عام 2019 نسب مساهمة ملموسة في واردات ثلاثة عشر دولة عربية، حيث فاقت نسبتها متوسط نسبة مساهمة الواردات البينية العربية في الواردات الإجمالية العربية البالغة حوالي 13.3 بالمائة. تفاوتت نسب المساهمة بين نحو 14.5 في المائة في مصر، و56.3 في المائة في عُمان. في حين سجلت كل من الإمارات وتونس والجزائر والسعودية والعراق وفلسطين وقطر ولبنان والمغرب نسب مساهمة أقل من متوسط حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية للدول العربية كمجموعة.

هذا، ويسجل النفط الخام حصة ملموسة في إجمالي الواردات البينية للدول التي تستورد نسبة كبيرة من وارداتها السلعية من الدول العربية. فقد اشارت البيانات إلى أن نسبة مساهمة الواردات البينية من النفط الخام خلال عام 2019 في كل من الأردن والمغرب ومصر ولبنان، سجلت حوالي 38.6 في المائة و22.5 في المائة و22.2 في المائة و13.9 في المائة من قيمة الواردات البينية لتلك الدول على الترتيب، الجدول (5).

تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية

شهد عام 2019، زيادة حصة كل من المصنوعات، والسلع الزراعية في إجمالي الصادرات البينية للدول العربية. بينما تراجع نصيب مجموعة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في إجمالي الصادرات البينية للدول العربية. حيث ارتفعت نسبة مساهمة مجموعة المصنوعات في إجمالي الصادرات البينية لتبلغ حوالي 58.9 في المائة خلال عام 2019 مقابل حصة قدرها 58.3 في المائة مسجلة خلال العام

ارتفعت خلال عام 2019 نسبة مساهمة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات السلعية للدول العربية، حيث سجلت نسبة قدرها حوالي 11.1 في المائة مقابل حصة بلغت نحو 10.4 في المائة محققة بالعام السابق. يرجع ذلك لانخفاض قيمة الصادرات السلعية الإجمالية للدول العربية بنسبة فاقت نسبة التراجع المحققة في قيمة الصادرات السلعية البينية الإجمالية العربية. هذا، في حين استقر نصيب الواردات البينية السلعية في الواردات الإجمالية العربية خلال عام 2019 تقريباً عند نفس المستوى المحقق بالعام السابق.

بالنسبة للأهمية النسبية للتجارة البينية السلعية في التجارة الإجمالية السلعية للدول العربية فرادى، حققت الصادرات البينية لاثنتي عشرة دولة عربية خلال عام 2019 نسب مساهمة في الصادرات الإجمالية لتلك الدول فاقت متوسط حصة الصادرات البينية للدول العربية كمجموعة في إجمالي الصادرات العربية والبالغ نحو 11.1 في المائة. هذا، وقد حققت الصومال أكبر نسبة مساهمة، حيث بلغت حوالي 78.3 في المائة. في حين سجلت السعودية أقل نسبة مساهمة بلغت حوالي 14.7 في المائة مقابل حوالي 13.1 بالمائة مسجلة بالعام السابق.

وفيما يتعلق بالصادرات البينية في كل من مصر والأردن والسودان ولبنان، فتعتبر من أكثر الدول تكاملاً مع التجارة البينية العربية. هذا، وقد ارتفعت حصة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات خلال عام 2019 في كل من مصر والأردن لتصل إلى نحو 33.3 في المائة و43.1 بالمائة على التوالي مقارنة بعام 2018. وسجلت تلك النسبة انخفاضاً في كل من السودان ولبنان لتصل إلى نحو 50.6 في المائة، و40.8 في المائة على التوالي خلال عام 2019.

سجلت الصادرات البينية لكل من الإمارات وتونس والجزائر والعراق وقطر وقطر والكويت وليبيا والمغرب وموريتانيا نسب مساهمة منخفضة في إجمالي صادراتها، كمحصلة لذلك فإنها تعتبر أقل تكاملاً مع التجارة البينية العربية، الملحق (5/8) والجدول (4).

مجموعة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في الصادرات البينية لتقتصر على نحو 15.8 في المائة مقارنة مع حصة قدرها 17.2 في المائة مسجلة خلال عام 2018، الملحق (8/8) والشكل (6).

السابق. كما سجل نصيب السلع الزراعية في إجمالي الصادرات البينية ارتفاعاً من مستوى 19.7 في المائة ليصل إلى حوالي 20.1 في المائة خلال عام 2019. هذا، ونتيجة للتراجع الذي حققته الأسعار العالمية للنفط خلال عام 2019، فقد انخفض نصيب

جدول (5)

حصة واردات النفط الخام البينية من إجمالي الواردات العربية البينية لبعض الدول العربية (2019)

الدول	واردات النفط الخام البينية (مليون دولار أمريكي)	إجمالي الواردات البينية (مليون دولار أمريكي)	النسبة المئوية من إجمالي الواردات البينية (%)
الأردن	2,053	5,320	38.6
لبنان	354.5	2,555	13.9
مصر	2,523	11,346	22.2
المغرب	775	3,442	22.5

المصدر: الملحق (4/8)، (9/8).

بنحو 2.4 بالمائة، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنحو 0.6 في المائة. هذا، في حين زادت الصادرات البينية لكل من دول اتفاقية أغادير بنحو 24.0 بالمائة واتحاد دول المغرب العربي بنحو 17.9 في المائة. أما على صعيد تطور حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لهذه التجمعات، فقد ارتفعت حصة الصادرات البينية لكافة تلك التجمعات خلال عام 2019، الجدول (6).

وفيما يخص الأهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الإجمالية لهذه التجمعات، فقد استحوذت التجارة البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على النصيب الأكبر. هذا، ولا تزال الأهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الإجمالية لكل من تجمعي اتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير، عند مستويات منخفضة لا تقارن بالتجمعات الاقتصادية الأخرى في الدول النامية. يأتي ذلك على الرغم من إنهم يضمنان في عضويتها دولا تتصف اقتصاداتها بالتنوع في الأنشطة الإنتاجية والتصديرية مثل مصر والمغرب وتونس والأردن، الشكل (7).

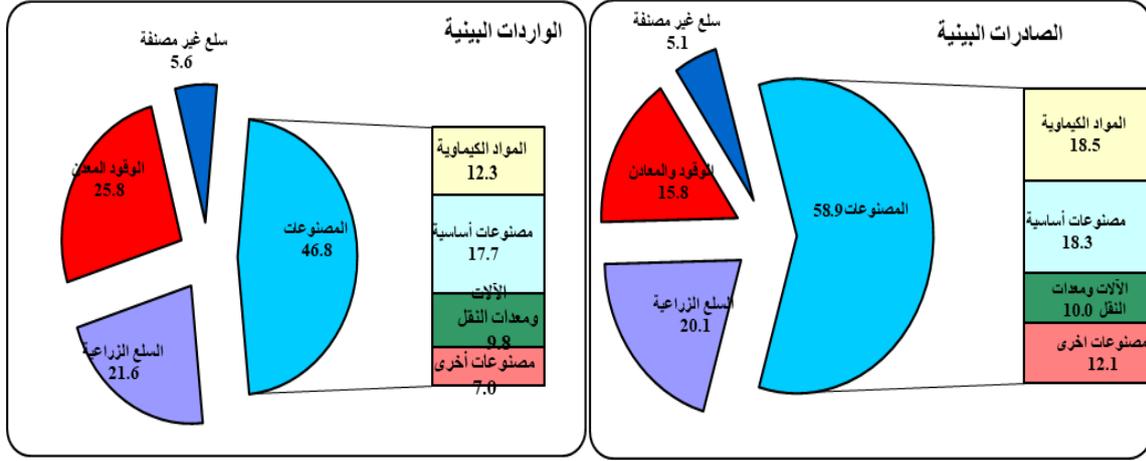
وبخصوص تطور نسب مساهمة المجموعات السلعية الفرعية المكونة للمصنوعات خلال عام 2019، فقد ارتفعت حصة كل من المواد الكيماوية والمصنوعات الأساسية والآلات ومعدات النقل، في الصادرات البينية لتبلغ نحو 18.5 بالمائة و18.3 في المائة و10.0 في المائة على التوالي مقارنة بالعام السابق.

أما بالنسبة لهيكل الواردات البينية، فإنه من المعروف أن الواردات البينية العربية هي نفسها الصادرات البينية العربية بالإضافة إلى قيمة الشحن والتأمين ولهذا فمن الناحية النظرية، فإن الهيكل السلعي للواردات البينية يجب ألا يختلف عن الهيكل السلعي للصادرات البينية. إلا أنه عملياً توجد اختلافات إحصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب وأساليب التسجيل والتصنيف، الأمر الذي ينتج عنه فوارق بين أرقام الصادرات والواردات البينية وبالتالي تباين قيم المجموعات السلعية في الصادرات البينية مع الواردات البينية.

التجارة البينية السلعية للتجمعات العربية

سجلت الصادرات البينية تراجعاً خلال عام 2019، في كل من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الشكل (6): الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية (في المائة) (2019)



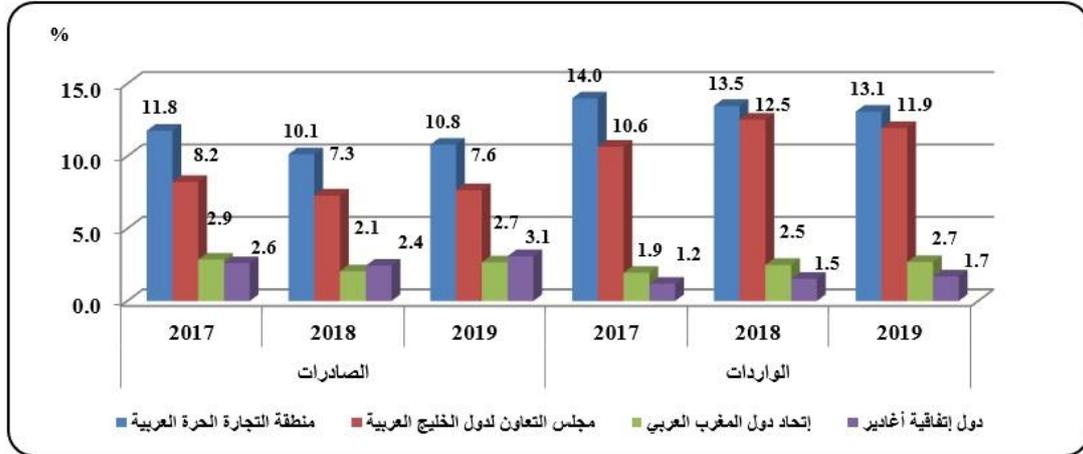
المصدر: الملحق (8/8).

الجدول (6)
مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية (2015-2019)

التجارة البينية (مليون دولار أمريكي)												التجمعات العربية
معدل التغير 2019 (%)	قيمة الواردات البينية					معدل التغير 2019 (%)	قيمة الصادرات البينية					
	2019	2018	2017	2016	2015		2019	2018	2017	2016	2015	
-0.4	108,881	109,297	109,924	106,895	108,534	-0.6	108,560	109,270	105,660	93,776	105,513	منطقة التجارة الحرة العربية
-0.7	60,570	60,999	52,871	59,748	52,557	-2.4	59,046	60,497	57,942	52,909	57,568	مجلس التعاون لؤلؤ الخليج العربية
1.0	3,468	3,436	2,456	2,674	2,856	17.9	2,847	2,415	2,731	2,962	4,024	اتحاد دول المغرب العربي
4.6	2,802	2,678	1,819	1,751	2,151	24.0	2,423	1,954	1,893	1,732	1,883	دول اتفاقية أغادير
	المساهمة في إجمالي الواردات (في المائة)						المساهمة في إجمالي الصادرات (في المائة)					
	13.1	13.5	14.0	14.1	13.3		10.8	10.1	11.8	12.0	12.2	منطقة التجارة الحرة العربية
	11.9	12.5	10.6	12.6	10.3		7.6	7.3	8.2	8.5	8.3	مجلس التعاون لؤلؤ الخليج العربية
	2.7	2.5	1.9	2.2	2.3		2.7	2.1	2.9	3.8	4.8	اتحاد دول المغرب العربي
	1.7	1.5	1.2	1.2	1.4		3.1	2.4	2.6	2.7	2.9	دول اتفاقية أغادير

منطقة التجارة الحرة تشمل جميع الدول العربية باستثناء (جيبوتي والصومال والقمر وموريتانيا).
مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الإمارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت).
اتحاد دول المغرب العربي (تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا).
دول اتفاقية أغادير (الأردن وتونس ومصر والمغرب).
المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2018، وتقارير قطرية ودولية متنوعة.

الشكل (7): حصة الصادرات والواردات البينية في إجمالي صادرات التجمعات العربية (2017-2019)



(* بيانات أولية.
المصدر: جدول (6).

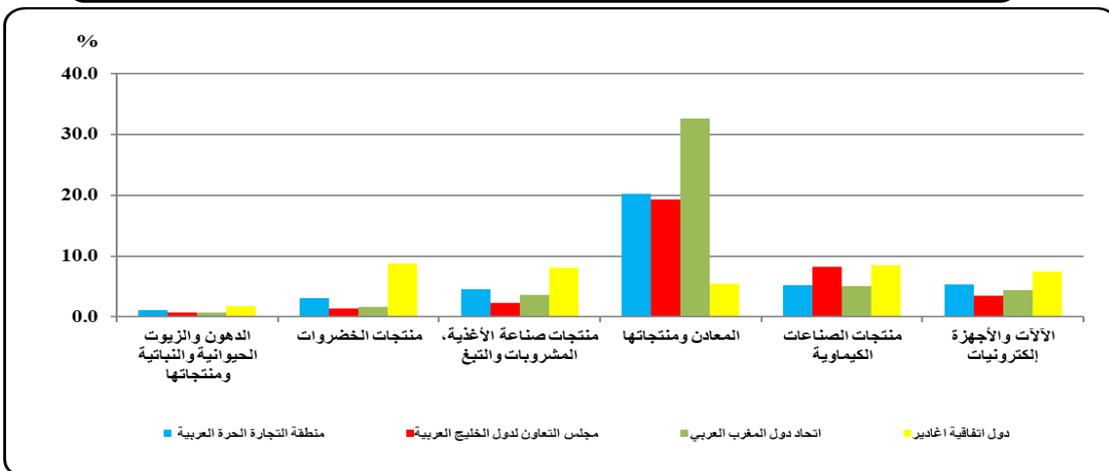
وبخصوص اتحاد دول المغرب العربي فقد شملت أهم السلع المتبادلة في نطاقه كل من المعادن ومنتجاتها، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والآلات والأجهزة الإلكترونية، ومنتجات صناعة الأغذية.

وتضمنت أهم السلع المتبادلة في إطار اتفاقية أغادير، كل من منتجات الخضروات، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والآلات والأجهزة الإلكترونية، ومنتجات صناعة الأغذية، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتها، الجدول (7).

فيما يتعلق بأهم السلع المتبادلة في نطاق كل كتلة تجاري، فتمثل أهم السلع المتبادلة في نطاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في كل من المعادن ومنتجاتها، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتها، والآلات والأجهزة الإلكترونية، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والورق ومنتجاتها، ومنتجات صناعة الأغذية.

أما بالنسبة لأهم السلع المتبادلة في نطاق تجمع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد تمثلت في كل من المعادن ومنتجاتها، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والسيارات ووسائل النقل، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتها، الشكل (8).

الشكل (8): أهم السلع المتبادلة في التجارة البينية في التكتلات العربية متوسط الفترة (2015-2019)



المصدر: الجدول (7).

الجدول (7)
الأهمية النسبية لأهم السلع المتبادلة* في التجارة البينية للتجمعات العربية
(2015-2019)

(نسبة مئوية)

الأبواب السلعية (حسب التصنيف المنسق)	منطقة التجارة الحرة العربية	مجلس التعاون لدول الخليج العربية	اتحاد دول المغرب العربي	دول اتفاقية اعايير
الحيوانات الحية ومنتجاتها	3.6	5.9	1.1	5.9
منتجات الخضراوات	3.4	1.6	1.6	8.5
الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها	1.4	0.9	0.8	1.8
منتجات صناعة الأغذية، المشروبات والتبغ	3.9	2.2	3.5	7.2
المعادن ومنتجاتها	21.7	23.6	33.9	6.1
منتجات الصناعات الكيماوية	5.3	8.0	5.3	8.1
البلاستيك والمطاط ومصنوعاتها	6.9	6.1	2.3	6.9
الجلود الخام ومنتجاتها	0.3	0.2	0.2	0.1
الأبواب السلعية (حسب التصنيف المنسق)	منطقة التجارة الحرة العربية	مجلس التعاون لدول الخليج العربية	اتحاد دول المغرب العربي	دول اتفاقية اعايير
الخشب والفلين ومصنوعاتها	0.2	0.2	0.2	0.5
الورق ومنتجاته	4.9	1.4	2.4	3.4
المنسوجات ومصنوعاتها	3.4	0.9	1.3	2.0
الأسمت ومصنوعاتها	3.6	3.6	1.4	4.7
الأحجار الكريمة	2.6	3.4	0.7	1.7
الآلات والأجهزة الإلكترونية	5.6	4.5	4.9	7.8
السيارات ووسائل النقل	3.1	6.4	1.7	2.4
أجهزة البصريات	0.8	0.6	0.4	0.2
المصنوعات الأخرى	1.3	1.0	1.1	1.6

* السلع المتبادلة = (الصادرات + الواردات) / 2.
المصدر: www.Trademap.org

اتجاهات التجارة البينية السلعية

قدرها 85 في المائة من صادرات العراق البينية. كما سجل عام 2019 استحواذ كل من الإمارات والسعودية وقطر على حوالي 69 في المائة من إجمالي صادرات عُمان البينية.

كما حصلت كل من الإمارات والكويت وُعُمان على حوالي 81 في المائة من صادرات قطر البينية. واستحوذت مصر والإمارات على حصة قدرها 71 في المائة من الصادرات البينية العربية للكويت، واتجه نحو 89 في المائة من صادرات ليبيا إلى الإمارات. فيما يخص اليمن، فقد تركزت صادراتها البينية إلى الدول العربية في كُلِّ من الإمارات والسعودية وُعُمان. هذا، وتوزع صادرات الدول العربية التي تتصف بأنها اقتصادات أكثر تنوعاً، مثل السعودية ومصر والمغرب، على حوالي خمس دول عربية رئيسة أو أكثر.

فيما يتعلق بالواردات السلعية البينية للدول العربية، تركز نحو 77 في المائة من واردات الأردن في الواردات من كل من السعودية والإمارات. وجاء حوالي 68 في المائة من الواردات العربية للإمارات من كل من السعودية وُعُمان والبحرين. واستحوذت

بشكل عام يتركز التبادل التجاري بين الدول العربية في دول الجوار. فبالنسبة للصادرات البينية للدول العربية خلال عام 2019، فقد تركز نحو 66 في المائة من صادرات الإمارات في كل من السعودية وُعُمان. وحصلت كل من الإمارات والسعودية وُعُمان على حوالي 78 في المائة من صادرات البحرين إلى الدول العربية خلال عام 2019. وفيما يخص تونس فقد حصلت دول الجوار (ليبيا والجزائر والمغرب) على نحو 78 بالمائة من صادراتها إلى الدول العربية. بالنسبة لصادرات الجزائر إلى الدول العربية، فقد تركزت في كل من تونس والإمارات والمغرب بنسبة بلغ إجماليها حوالي 97 في المائة. وفي السودان فقد اتجه نحو 90 في المائة، إلى كُلِّ من الإمارات والسعودية. وحصلت كل من السعودية والعراق على حصة قدرها نحو 45 بالمائة من إجمالي الصادرات الأردنية إلى الدول العربية. بينما اتجه نحو 76 في المائة من إجمالي صادرات الصومال البينية للدول العربية إلى كُلِّ من عُمان والإمارات والسعودية. واستحوذت مصر على نسبة

الجدول (8)
التجارة البينية للبتترول الخام
(2015-2019)

2019	2018	2017	2016	2015	
6,090	6,564	5,095	6,580	7,492	قيمة التجارة البينية للبتترول الخام (مليون دولار)
5.4	5.8	4.8	6.4	6.4	حصة التجارة البينية للبتترول الخام في متوسط قيمة التجارة البينية العربية ⁽⁹⁾ (%)

(¹) (الصادرات البينية + الواردات البينية) / المصدر: الملحقان (4/8) و(9/8).

أما بالنسبة للأهمية النسبية للتجارة البينية العربية في البتترول الخام خلال عام 2019، فتمثل حصة الصادرات البينية للبتترول الخام نسبة ضئيلة في إجمالي الصادرات العربية للبتترول الخام. ففيما يخص الدول المصدرة الرئيسية للبتترول الخام، فقد بلغت هذه الحصة نحو 2.9 في المائة من إجمالي صادرات السعودية للبتترول الخام، و3.8 في المائة بالنسبة للجزائر، و1.9 في المائة بالنسبة للإمارات.

فيما يتعلق بحصة الواردات البينية النفطية في إجمالي الواردات من البتترول الخام للدول العربية المستوردة للنفط خلال عام 2019، فإن الأردن ولبنان يستوفيان إجمالي احتياجاتهما من البتترول الخام من الدول العربية، في حين تمثل واردات مصر والمغرب من البتترول الخام من الدول العربية حصة قدرها 63.4 في المائة و14.1 في المائة من إجمالي وارداتهما من النفط خلال عام 2019، الشكل (9).

تجارة الخدمات في الدول العربية

شهد عام 2019 تواصل التحسن في أداء التجارة الدولية للخدمات للعام الخامس على التوالي، حيث زادت قيمتها الإجمالية بنحو 2.4 في المائة لتبلغ حوالي 5745 مليار دولار. وبلغ نصيب مدفوعات تجارة الخدمات في الدول النامية حوالي 41.2 في المائة من الإجمالي العالمي في عام 2019، مقارنة مع نسبة بلغت حوالي 40.9 في المائة خلال العام السابق. بينما شهدت نسبة مساهمة المدفوعات الخدمية للدول العربية من الإجمالي العالمي تراجعاً طفيفاً لتبلغ حوالي 5.6 بالمائة خلال عام 2019، مقارنة مع نسبة قدرها 5.9 بالمائة محققة في عام 2018، جدول رقم (9).

السعودية والإمارات على نحو 91 في المائة من الواردات البينية العربية للبحرين، وجاء حوالي 67 في المائة من الواردات البينية لتونس من كل من الجزائر ومصر خلال عام 2019.

واستحوذت الإمارات على نحو 62 في المائة من الواردات البينية للسعودية، وتركزت واردات الصومال البينية في عُمان وجيبوتي ومصر بنسبة بلغت حوالي 82 في المائة، وجاءت واردات العراق البينية من كل من السعودية والأردن وعُمان بنسبة 80 بالمائة. كما جاء حوالي 62 في المائة من الواردات البينية لقطر من عُمان والكويت، ونسبة 79 في المائة من الواردات البينية لعُمان من الإمارات، ونسبة 77 في المائة من الواردات البينية للكويت من كل من الإمارات والسعودية. أما الواردات البينية لليبيا فقد تركزت في كل من الإمارات ومصر بنسبة بلغت نحو 70 في المائة.

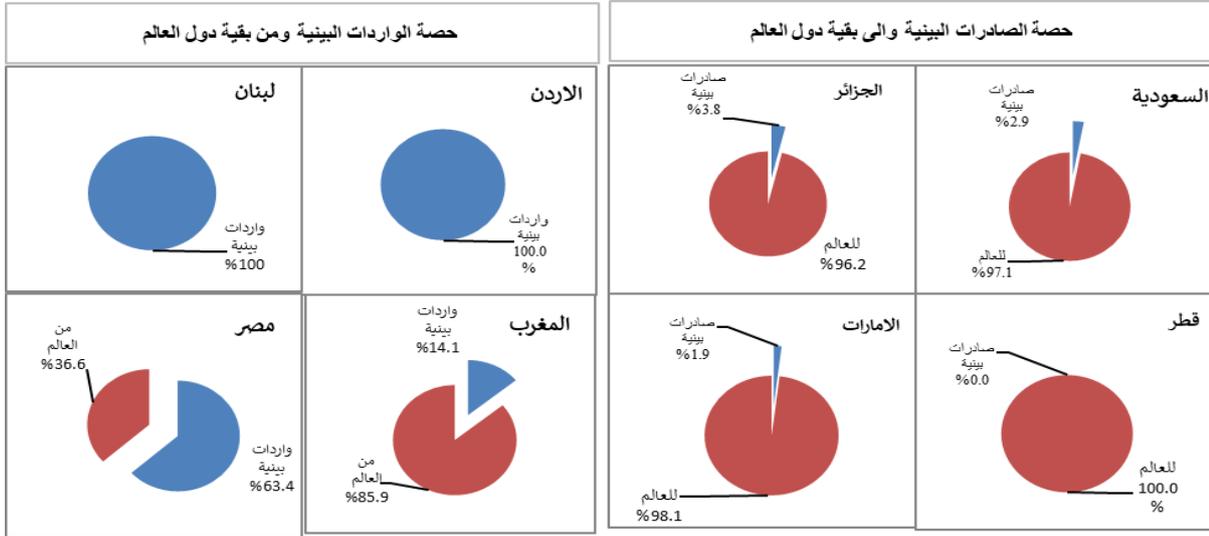
كما جاء نحو 79 في المائة من الواردات البينية لمصر من كل من السعودية والكويت والإمارات، وحوالي 73 في المائة من الواردات البينية للمغرب من كل من السعودية والإمارات ومصر، وتركز حوالي 97 في المائة من الواردات البينية لموريتانيا في الإمارات ومصر والمغرب. كما جاءت نسبة 63 في المائة من الواردات البينية لليمن من كل من الإمارات والسعودية. وبالنسبة للواردات البينية لكل من الجزائر ولبنان فإنها تعتبر أكثر توسعاً في مصادر وارداتهما من الدول العربية، إذ تتوزع حصص الاستيراد لكل منها بين حوالي أربعة إلى خمس دول عربية، الملاحق (5/8) و(6/8) و(7/8).

التجارة البينية للبتترول الخام

تراجعت قيمة التجارة البينية للدول العربية في البتترول الخام في عام 2019 بحوالي 7.2 في المائة لتسجل نحو 6.1 مليار دولار مقابل حوالي 6.6 مليار دولار محققة خلال العام السابق. كمحصلة لذلك، شهد عام 2019، انخفاض نصيب التجارة البينية في البتترول الخام من مستوى 5.8 بالمائة ليصل إلى حوالي 5.5 في المائة من متوسط قيمة التجارة البينية العربية.

كما شهد عام 2019، تركيز الصادرات البينية للبتترول الخام في ثلاث دول مصدرة رئيسية إلى بقية الدول العربية، هي السعودية، الإمارات، والكويت. هذا، في حين حصلت كل من مصر والأردن على نصيب بلغت نسبته 75.1 بالمائة من إجمالي الواردات البينية العربية للبتترول الخام بعام 2019، الملحق (9/8) والجدول رقم (8).

الشكل (9): حصة الصادرات والواردات العربية البيئية من البترول الخام لبعض الدول (2019)



المصدر: الملحق (9/8).

الجدول رقم (9)
حصة إجمالي تجارة الخدمات للدول النامية والعربية والأسواق الناشئة في إجمالي تجارة الخدمات العالمية (2015-2019)

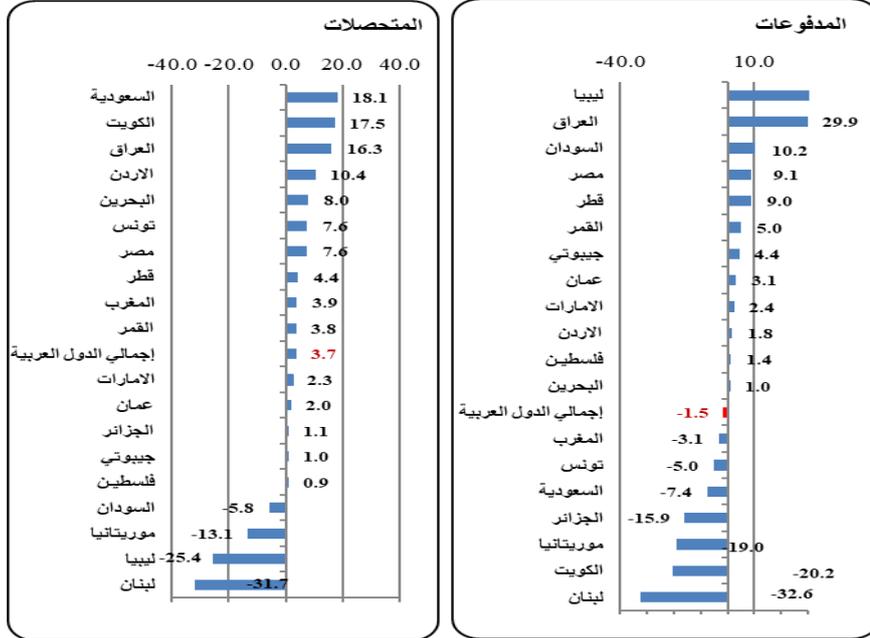
معدل التغير في إجمالي متحصلات تجارة الخدمات (2018-2019)	إجمالي تجارة الخدمات										الإقليم	
	المتحصلات					معدل التغير في إجمالي مدفوعات تجارة الخدمات (2018-2019)	المدفوعات					
	2019	2018	2017	2016	2015		2019	2018	2017	2016		2015
1.8	33.2	32.6	29.6	29.4	29.7	0.7	41.2	40.9	37.8	37.7	38.1	الدول النامية، منها
1.7	3.7	3.6	3.7	3.7	3.6	-3.8	5.6	5.9	6.0	6.1	6.7	- الدول العربية
2.6	11.7	11.4	11.2	10.8	9.8	0.7	13.9	13.8	13.8	13.7	11.4	- الأسواق الناشئة
2.0	6,025	5,906	5,421	4,988	4,912	2.4	5,745	5,612	5,213	4,826	4,778	العالم (مليار دولار أمريكي)

المصدر: ملحق (10/8)، برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الأونكتاد)، "قاعدة البيانات".

تراجعت قيمة المدفوعات الخدمية للدول العربية كمجموعة بنحو 4.9 مليار دولار بما نسبته 1.5 في المائة لتصل إلى 324.2 مليار دولار في 2019، مقابل حوالي 329.1 مليار دولار خلال العام السابق. يرجع ذلك بصفة رئيسة للتراجع الذي شهده بند الخدمات الأخرى للدول العربية كمجموعة. نتيجة للتطورات السابقة في جانبي المدفوعات والمتحصلات الخدمية، تحسن العجز المحقق في الميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة في عام 2019، ليسجل نحو 102.1 مليار دولار مقارنة مع حوالي 115.9 مليار دولار محقق خلال عام 2018، بنسبة تراجع قدرها 11.2 بالمائة، الشكل (10).

على صعيد التطورات في أداء تجارة الخدمات في الدول العربية، فقد تراجع العجز المحقق بصافي ميزان تجارة الخدمات للدول العربية كمجموعة، جاء ذلك كمحصلة لتراجع المدفوعات الخدمية وارتفاع المتحصلات الخدمية. حيث حققت المتحصلات الخدمية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2019 زيادة قدرها 8.0 مليار دولار تعادل نسبة بلغت 3.7 بالمائة لتبلغ حوالي 222.1 مليار دولار، ذلك مقارنة مع نحو 214.1 مليار دولار محققة خلال العام السابق. جاء ذلك كنتيجة لاستمرار الزيادة المتحققة بالمتحصلات من بند السفر (السياحة) في بعض الدول العربية، وذلك مع استقرار الظروف الداخلية في بعض الدول السياحية الرئيسية بالمنطقة. حيث

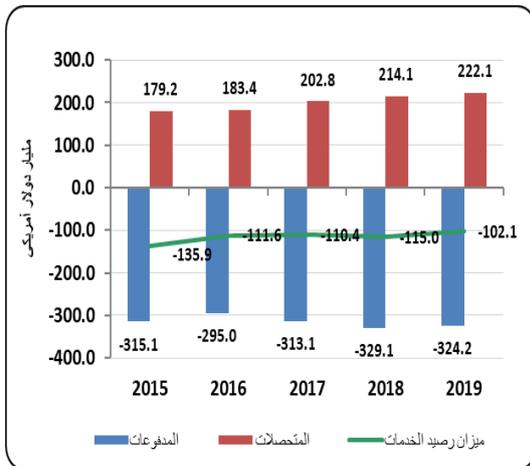
الشكل (10): نسبة التغير في إجمالي تجارة الخدمات في الدول العربية (في المائة) (2019)



المصدر: الملحق (10/8 "أ").

وفيما يتعلق بالمدفوعات عن الواردات الخدمية، فقد ارتفع نصيب بند السفر من إجمالي المدفوعات عن الواردات الخدمية للدول العربية ليصل إلى حوالي 27.5 في المائة بعام 2019، مقارنة بنحو 26.0 بالمائة خلال العام السابق. كما شهد عام 2019 زيادة حصة المدفوعات من بند النقل في إجمالي المدفوعات الخدمية للدول العربية لتصل إلى نحو 26.9 بالمائة، الشكل (12).

الشكل (11): المتمصلات والمدفوعات وصافي تجارة الخدمات للدول العربية (2015-2019)



المصدر: الملحق (10/8 "أ").

على مستوى الدول فرادى، تحسن عجز الميزان الخدمي خلال عام 2019 في كل من الكويت والجزائر، وموريتانيا، والسعودية، بنسب تفاوتت بين مستويات 15.7 في المائة و31.5 مقارنة بعام 2018. في حين زاد الفائض في كل من تونس، الأردن، البحرين، المغرب، ومصر، بنسب تراوحت بين 2.0 في المائة و66.0 بالمائة. وقد سجلت كل من ليبيا، العراق، الإمارات، قطر، القمر، عُمان، وفلسطين زيادة بالعجز خلال عام 2019. وتراجع الفائض في كل من السودان، لبنان، وجيبوتي بنسب بلغت 61.0 بالمائة، و18.4 في المائة، و2.0 بالمائة على الترتيب خلال عام 2019، الشكل (11).

هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية

خلال عام 2019، زاد نصيب المتمصلات من بند السفر في إجمالي المتمصلات الخدمية للدول العربية كمجموعة لتسجل نحو 41.9 بالمائة مقارنة مع حوالي 40.3 بالمائة محققة خلال العام السابق. في حين تراجع حصة المتمصلات من بند النقل لتبلغ نحو 29.3 في المائة خلال عام 2019 مقابل حصة قدرها 30.1 بالمائة بالمقابل.

ونحو 62.9 في المائة في فلسطين مقارنة بعام 2018. في حين سجلت تلك المدفوعات الخدمية لبند النقل انخفاضاً بكل من الأردن، الجزائر، تونس، جيبوتي، السودان، الكويت، لبنان، المغرب بنسب تباينت بين حوالي 1.3 في المائة و18.7 بالمائة خلال عام 2019 مقارنة بالعام السابق.

فيما يخص المتحصلات الخدمية لبند النقل، فقد حققت عشر دول عربية ارتفاعاً في تلك المتحصلات بنسب تراوحت بين 2.0 بالمائة في الإمارات و66.3 بالمائة في فلسطين خلال عام 2019. بينما تراجع تلك المتحصلات في بقية الدول العربية بنسب تفاوتت بين 0.4 بالمائة و35.1 بالمائة خلال عام 2019 مقارنة بالعام المقابل، الملحق (10/8 ب).

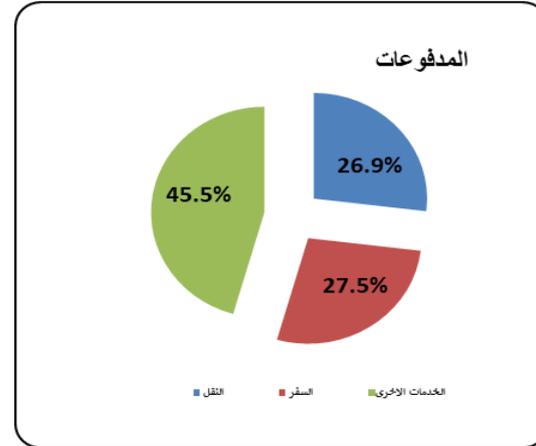
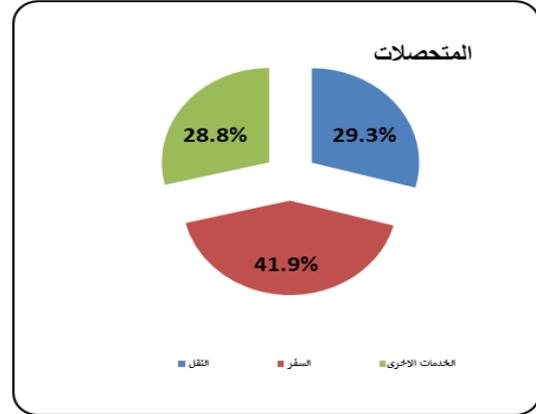
بند السفر

خلال عام 2019، ارتفع الفائض المحقق في الميزان الخدمي لبند السفر إلى نحو 3.8 مليار دولار. جاء ذلك، كنتيجة أساسية لارتفاع إجمالي المتحصلات بقيمة أكبر من إجمالي المدفوعات الخاصة ببند السفر (السياحة) في الدول العربية كمجموعة. نتيجةً لتحسن الملموس الذي تشهده المتحصلات السياحية وذلك للعام الخامس على التوالي في ظل الاستقرار الذي تشهده الظروف الداخلية في بعض الدول السياحية الرئيسية بالمنطقة.

فعلى صعيد المتحصلات الإجمالية من بند السفر في الدول العربية خلال عام 2019، فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة بلغت نحو 7.9 في المائة لتصل إلى 93.1 مليار دولار، مقارنة مع حوالي 86.3 مليار دولار خلال العام الماضي. هذا، وعلى مستوى الدول فرادى فقد حققت اثني عشر دولة عربية ارتفاعاً في جانب المتحصلات من بند السفر خلال عام 2019 بنسب تراوحت بين نحو 1.6 في المائة في عُمان وحوالي 21.6 بالمائة في تونس. بينما حققت تلك المتحصلات من بند السفر خلال عام 2019 تراجعاً في كل من الجزائر، السودان، فلسطين، قطر، الكويت، وموريتانيا بنسب تفاوتت بين 1.0 بالمائة و39.9 في المائة مقارنة بالعام السابق.

فيما يتعلق بجانب المدفوعات من بند السياحة والسفر للدول العربية كمجموعة خلال عام 2019، فقد بلغت نسبة الارتفاع حوالي 4.2 في المائة لتسجل حوالي 89.3 مليار دولار، مقابل حوالي 85.7 مليار دولار محققة بالعام السابق. أما على مستوى الدول العربية فرادى، فقد ارتفعت مدفوعات السياحة والسفر خلال عام 2019 في معظم الدول العربية بنسب تراوحت بين 1.5 بالمائة في البحرين وحوالي 76.5 في المائة في ليبيا مقارنة مع العام السابق. ذلك فيما عدا كل من تونس، السعودية، فلسطين، والكويت، وموريتانيا، والتي شهدت تراجعاً في جانب المدفوعات من بند السياحة والسفر خلال عام 2019.

الشكل (12): هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية (2019)



المصدر: الملحق (10/8 أ)، (10/8 ب)، (10/8 ج)، و(10/8 د).

فيما يلي عرض تفصيلي لأهم التطورات في المتحصلات والمدفوعات لمكونات تجارة الخدمات في الدول العربية:

بند النقل

شهد عام 2019، زيادة في عجز الميزان الخدمي لبند النقل بنسبة بلغت 26.3 في المائة ليبلغ حوالي 22.3 مليار دولار. يرجع ذلك بشكل أساسي لارتفاع جانب المدفوعات بقيمة فاقت الزيادة المسجلة في جانب المتحصلات لهذا البند. حيث زادت قيمة تلك المدفوعات بنحو 6.5 بالمائة لتسجل حوالي 87.2 مليار دولار في عام 2019 مقارنة مع نحو 82.0 مليار دولار محققة في عام 2018. هذا بينما ارتفعت قيمة المتحصلات الخدمية لبند النقل للدول العربية كمجموعة بقدر محدود بلغت نسبته نحو 1.0 في المائة لتصل إلى حوالي 65.0 مليار دولار بعام 2019.

على مستوى الدول فرادى، زادت المدفوعات الخدمية لبند النقل في إحدى عشر دولة عربية خلال عام 2019 بنسب تراوحت بين حوالي 2.0 في المائة في الإمارات

الملتزمة ببعض قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

في السياق ذاته، شهد العام الترحيب بالإجراءات المتخذة من جانب السودان بشأن إلغاء القائمة السلبية والحظر المؤقت لبعض السلع، والمُضي قدماً نحو الالتزام بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بما يتعلق بأحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

المعالجات التجارية: انتهى فريق المختصين بإعداد آلية المعالجات التجارية من وضع آلية الإجراءات الفنية لمكافحة الاغراق، وآلية الإجراءات الفنية للدعم والتدابير التعويضية، وآلية الإجراءات الفنية للتدابير الوقائية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وجاري العمل على اعتمادها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

حماية المستهلك: تم الانتهاء من إعداد دليل لكافة القوانين واللوائح المنظمة لحماية المستهلك في الدول العربية كما تم إقرار خطة عمل بإطار زمني محدد، وبدء التفاوض حول إطار استرشادي للدول العربية لحماية المستهلك في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وفي طور الاتجاه العالمي الى الاقتصاد الرقمي ومواكبة العصر والمواضيع المستفاد منها بين الدول الأعضاء تم التوصية في الاجتماع الأخير للفريق بأعداد مقترح لدليل استرشادي عربي لموضوعات التجارة الالكترونية والبيع عن بعد في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

حماية المنافسة ومراقبة الاحتكارات في الدول العربية: شهد عام 2019 انتهاء فريق الخبراء في مجال المنافسة ومراقبة الاحتكارات من بروتوكول التعاون في مجال المنافسة بالدول العربية وجاري العمل على اعتماده من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

التعاون الجمركي: وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (96) بتاريخ 2015/9/3 على اتفاقية التعاون الجمركي بين الدول العربية ووجه بإحالتها للدول العربية أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لاستكمال إجراءات التوقيع والتصديق عليها. يجدر الإشارة أن عام 2019 شهد توقيع دولة قطر عليها ليصل عدد الدول الموقع على الاتفاقية أربع دول هم (المملكة العربية السعودية – المملكة الأردنية الهاشمية – دولة فلسطين – دولة قطر) وينتظر توقيع ثلاث دول أخرى لتدخل حيز النفاذ، حيث وفقاً للنصوص الواردة في الاتفاقية

تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي

استكمالاً لمسيرة التكامل الاقتصادي العربي ولتعزيز التبادل التجاري العربي البيني، عملت ادارة التكامل الاقتصادي العربي- بالقطاع الاقتصادي لجامعة الدول العربية على متابعة العمل لاستكمال اركان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمضي قدما في تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية وصولاً لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، حيث تعمل الادارة (الامانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) على ثلاث محاور رئيسية جاءت على النحو التالي:

المحور الأول: تحرير التجارة السلعية وتسهيل التجارة بين الدول العربية

تعد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الركيزة الأساسية لتحرير التجارة السلعية بين الدول العربية من خلال إرساء المبادئ العامة للتبادل التجاري الحر بين الدول العربية، وقد شهدت عام 2019 العديد من الإنجازات على مستوى التطبيق الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والذي تمثل في الآتي:

قواعد المنشأ تم الانتهاء من قواعد المنشأ التفصيلية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث دخلت القائمة الأولى والتي تتضمن نحو 90 في المائة من قواعد المنشأ حيز التنفيذ في يونيو 2019، كما تم إقرار القامتين الثانية والثالثة الخاصة بالمتبقي من السلع الزراعية والسلع الصناعية لتدخل حيز النفاذ في الأول من يونيو من عام 2020. تعكف اللجنة المعنية حالياً على تعديل الأحكام العامة لقواعد المنشأ التفصيلية العربية لتأخذ في الاعتبار التطورات على الساحة الدولية والإقليمية والعربية.

تفعيل آلية التزام الدول بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: لأول مرة في تاريخ العمل العربي المشترك توجد آلية للالتزام بالدول بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنية بتطبيق متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيث تقع الآلية في خمس مراحل تبدأ بالتشاور مع نقاط الاتصال وتنتهي بحرمان الدولة من كافة المميزات الممنوحة لها في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وقد شهد عام 2019 تطبيق تلك الآلية على الدول غير

قامت الأمانة العامة للجامعة بعرض الحاجة لتعديل آلية تسوية المنازعات المُعدة مسبقاً على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والذي وافق على مقترحها ومن ثم قامت الأمانة العامة بإعداد مشروع جديد لآلية تسوية المنازعات التجارية بين الدول العربية. عقدت اللجنة المعنية عدة اجتماعات انتهت خلالها من معظم بنود الاتفاق ومن المتوقع الانتهاء منها قبل منتصف 2021.

المحور الثاني: تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية

دخلت اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية حيز النفاذ اعتباراً من 14 أكتوبر 2019 بعد ايداع وثائق تصديق كل من المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية ودولة الامارات العربية المتحدة لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ووافقت اللجنة المعنية بمفاوضات تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية على انضمام دولة الكويت، وبذلك تكون دولة الكويت العضو الحادي عشر بعد اعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقد تم إنشاء لجنة دائمة لمتابعة تنفيذ اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.

المحور الثالث: الاتحاد الجمركي العربي

في إطار استكمال متطلبات إقامة الاتحاد الجمركي العربي والتطبيق الكامل له واستكمال عمل اللجان الفنية لأعمالها، فقد طلبت لجنة الاتحاد الجمركي العربي إعداد دراسات خاصة لتسهيل التفاوض للاتحاد الجمركي العربي قامت الأمانة العامة للجامعة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجاري الانتهاء من الدراستين تحت عنوان (توزيع الحصيلة الجمركية في إطار الاتحاد الجمركي العربي) و(تعويض الدول المتضررة من تخفيض نسبة التعريفات الجمركية لديها بالاتحاد الجمركي العربي).

في حين انتهت لجنة التعريفات الجمركية، من وضع نسب الرسوم الجمركية المطبقة حالياً لديها والتزاماتها في جدول التعريفات الجمركية العربية الموحدة.

المذكورة فإنه يتطلب دخولها حيز النفاذ ايداع وثائق التصديق لسبع دول عربية.

اتفاقية تنظيم النقل بالعبور "الترانزيت" بين الدول العربية: تم الانتهاء من إعداد اتفاقية تنظيم النقل بالعبور ترانزيت (المُعدلة) باستثناء الفقرة (1) من المادة الخامسة التي طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي عرضها على مجلس وزراء النقل العرب لإعادة صياغتها تمهيداً لاعتمادها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الفريق العربي لسلامة الغذاء وتسهيل التجارة: في ضوء قرب انتهاء مشروع التعاون بين المنظمة العربية للتنمية الصناعية وجامعة الدول العربية، كان لابد من البحث عن آلية لاستدامة عمل الفريق العربي لسلامة الغذاء وتسهيل التجارة، وتم عرض الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأصدر قرار بتبعية الفريق العربي لسلامة الغذاء وتسهيل التجارة للجنة التنفيذ والمتابعة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وقد انبثق عن الفريق خمس فرق للعمل على المبادرات الآتية:

- المبادرة العربية لتقييم مخاطر سلامة الغذاء.
- المبادرة العربية في الدستور الغذائي.
- المبادرة العربية لنظام الإنذار السريع لسلامة الأغذية والأعلاف.
- المبادرة العربية لشهادات مُشتركة للواردات والصادرات الغذائية في المنطقة العربية.
- المبادرة العربية لتقييم قدرات أنظمة الرقابة على الأغذية.

تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: انتهت اللجان التي شكلت من أجل إعداد ملاحق قانونية خاصة بموضوعات الصحة والصحة النباتية والقيود الفنية على التجارة والملكية الفكرية وتسهيل التجارة من إعداد المسودة الأولية من تلك الملاحق حيث تم إرسالها للدول الأعضاء لإبداء ملاحظاتهم ومرئياتهم عليها تمهيداً لاعتمادها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتكون جزءاً مكماً للبرنامج التنفيذي للمنطقة.

تسوية المنازعات التجارية: في ضوء أهمية إنجاز تسوية المنازعات التجارية بين الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالسرعة الممكنة،